

(١٣٠٠) وعن علي (ع) أنه ^(١) استحب أن يقتصر في الوصية على الخمس ، وقال : إن الله عز وجل رضي بالخمس من عباده ، وقال : الخمس اقتصاد ، والثلث جهد ^(٢) بالورثة ولأن يوصى بالربع أحب إلى من أن يوصى بالثلث ، وقال جعفر بن محمد (ع) : من أوصى بالثلث لم يشرك ^(٣) وقد أضر بالورثة ، والوصية بالربع والخمس أفضل من الوصية بالثلث . فهذا هو استحباب ما ذكرنا عنه . والوصية بالثلث جائزة . وإن ^(٤) كان الميراث كثيراً والورثة أغنياء فلا بأس باستغراق الثلث . وإن كانوا فقراء ، فالإقتصار على ما دونه كما جاء ذلك أفضل ، ولا تجوز الوصية بأكثر من الثلث إلا أن يجيزها الورثة ويكونوا جائزي الأمر أو من يجوز أمره ^(٥) منهم في حصته .

(١٣٠١) وعن علي (ص) أنه قال : من أوصى بأكثر من الثلث ، أو أوصى بماله كله فإنه لا يجوز ويرد إلى المعروف غير المنكر . فمن ظلم نفسه في الوصية وخاف فيها ، فإنها ترد إلى المعروف ويشرك لأهل الميراث حقهم .

(١٣٠٢) وعن أبي جعفر وأبي عبد الله (ص) أنهما قالا : من أوصى بوصايا ذكر فيها العتق ، فإنها تخرج من ثلثه ويبدأ بالعتق ويكون ما فضل في الوصايا . قال جعفر بن محمد (ع) : وكذلك إن أوصى بأن

(١) س ، ز ، ي ، د ، ع ، ط ، - أنه قال استحب أن يقتصر إلخ .

(٢) حش ي - شدة .

(٣) زيد في ط - مالا كثيراً .

(٤) ي - وإذا كان إلخ .

(٥) ي - ومن يجوز أمر كل واحد منهم إلخ .

(٦) ع - ومن جعفر بن محمد ع .